

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية - الأزمة المالية العالمية 2007 نموذجاً -

د. العيد صوفان د. الطيب بولحية
جامعة جيجل

الملخص:

تناول هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل مفهوم نظام الإنذار المبكر وآليات عمله باعتباره من الأدوات المستحدثة في التنبؤ بالأزمات المالية، كما أن تداعيات هذه الأزمات وانعكاساتها بالإضافة إلى التكاليف المالية الضخمة المترتبة عنها، أدى بالمنظمات الاقتصادية والمالية الدولية وصناع القرار إلى العمل على تطوير مؤشرات نظام إنذار مبكر تضم متغيرات اقتصادية مالية ونقدية تكون قادرة على التنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها وبالتالي الحد من تأثيراتها. الكلمات المفتاحية: نظام الإنذار المبكر، مؤشرات نظام الإنذار المبكر، نموذج الإشارات، نموذج الأحداث، فعالية نظام الإنذار المبكر.

Abstract:

In this paper we address with study and analysis of the concept of the early warning system and his mechanisms of work, because became one of the tools to predict the financial crisis, the consequences of this crisis and its implications and the huge financial costs for these crises, has led international organizations economic and financial and decision - makers to work on the development of indicators an early warning system includes fiscal and monetary and economic variables to be able to predict financial crises before they occur and thereby reduce their effects. Key words: early warning system, indicators of early warning system, the signals model, the events model, the effectiveness of early warning system.

مقدمة

نتجت عن الأزمات المالية تكاليف مالية ضخمة، أدت إلى تعطيل الجهود التنموية في العديد من الدول التي تعرضت لها، من هنا جاء الاهتمام بنظم الإنذار المبكر كأداة قادرة على التنبؤ بإمكانية تعرض الاقتصاد إلى أزمة مالية، وذلك من خلال دراسة احتمال حدوث أزمة عن طريق مراقبة تغير سلوك بعض المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الرئيسية. إن الآثار التي تركتها الأزمة المالية العالمية 2008 على الاقتصاديات المختلفة، جعل دراسة فعالية نظم الإنذار المبكر تحظى باهتمام من قبل المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية وحتى الباحثين وصناع القرار، وذلك من أجل وضع أو تطوير نظام إنذار قادر على التنبؤ بالأزمات المالية والحد من تأثيراتها. وهذا يقودنا إلى طرح التساؤل التالي:

ما مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية 2008 ؟

الإجابة على هذا الإشكال يكون من خلال ثلاثة محاور:

- المحور الأول: مفهوم نظام الإنذار المبكر وآليات عمله.

- المحور الثاني: نماذج الإنذار المبكر المستخدمة في التنبؤ بالأزمات المالية.

المحور الثالث: تقييم مدى فعالية نظام الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية 2008.

المحور الأول: تعريف نظام الإنذار المبكر وآليات عمله

حفزت الأزمات المالية والمصرفية التي مست مختلف الاقتصاديات، الباحثين على العمل من أجل محاولة بناء وتطوير أنظمة إنذار مبكر، يمكن بواسطتها تتبع تغير سلوكيات عدد من المتغيرات الاقتصادية والتي ترسل إشارات باحتمال حدوث أزمة.

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

أولاً- تعريف نظام الإنذار المبكر

يمكن تعريف نظام الإنذار المبكر بأنه تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغيره لبلد ما، التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد ما لتوفير المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات.¹

كما يعرف أيضا بأنه " آلية الغرض منها اكتشاف إشارات الإنذار تجاه ظاهرة ما، وهي عملية تقوم على رصد وتسجيل وتحليل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة، إلا أنه يجب التفرقة بين الإشارات التي تشير إلى قرب وقوع الأزمة وبعض الضوضاء الناتجة عن المشكلات اليومية بقطاع الأعمال".²

أيضا يعرف نظام الإنذار المبكر بأنه " عبارة عن تصاميم وأدوات وأساليب تعطي إشارات باحتمال حدوث خلل ما ويمكن من خلالها التعرف على أبعاد الموقف قبل تدهوره وتحوله إلى أزمة تمثل مصدرا للخطر على البورصة.

أما صندوق النقد الدولي فيعرف نظم الإنذار المبكر على أنها نماذج من الاقتصاد القياسي تستخدم من طرف الصندوق في سعيه للتنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، وترتكز هذه النماذج على التقلبات الخارجية، وتستغل العلاقة المنتظمة التي تظهر من البيانات التاريخية بين المتغيرات التي من شأنها أن تتسبب في حدوث الأزمات.³

ويشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإطار المنهجي العلمي التجريبي للنظام يعتمد على توليفة من المتغيرات والمؤشرات القيادية الممثلة لحالة التغير (التي تظهر تغيرا غير طبيعي في سلوكها في حالة الأزمات) بينما تركز دقة نتائجه على نوعية ودرجة تردد البيانات حول حالة المخاطرة.

ويرى بيكمان (Beckman 2006) أن " علم نظم الإنذار له خمسة أبعاد وهي: متغيرات النظام، فترة العينة، بلدان العينة، إلى جانب تعريف الأزمة وطريقة تطبيق هذا النظام، وكل نظام للإنذار المبكر هو مزيج من هذه الأبعاد الخمسة، وطريقة تطبيقها هي عادة نموذج اقتصادي قياسي".⁴

كما يعرف أيضا بأنه: " القدرة على استيعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات، مما يمكن من اتخاذ كافة التدابير لتجنبها، وتقوم العملية على رصد وتسجيل الإشارات التي تنبئ عن قرب حدوث أزمة"⁶، وينبغي أن تتمتع الإدارة التنفيذية العليا في المؤسسة المالية بالقدرة على التعرف على إشارات الإنذار المبكر للأزمات وبشكل دقيق، ويقتضي ذلك تقييم المؤسسات لقدرة على اكتشاف إشارات الإنذار المبكر واستكمال الأنظمة المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى امتلاك أدوات التحليل والتنبؤ بالأزمات من أجل تجنب وقوعها أو التخفيف من آثارها.

من خلال التعريفات السابقة لنظم الإنذار المبكر، يتبين أنها متباينة من طبيعتها (آلية، أساليب، تصاميم، أدوات أو نماذج)، كما اتفقت كلها على أن الغرض من نظم الإنذار المبكر هو رصد عدد من الإشارات تنبئ بحدوث خلل ما.

وعليه فإن نظام الإنذار المبكر هو عبارة عن آلية تعمل على ترقب تغير مؤشرات بحدوث أزمة مالية، إذ ترسل نظم الإنذار المبكر إشارات عند قيم معينة لتلك المؤشرات، وأن نتائج نظم الإنذار المبكر يمكن أن تكون وفق أربع احتمالات وهي كالآتي:

- التوفيق: حيث يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- الفشل: حيث لا يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة وتقع الأزمة.
- الإنذار الكاذب: إذ يتم رصد إشارات الإنذار بوقوع الأزمة، فيعتقد أن هناك أزمة وشيكة الوقوع، بينما لا تقع الأزمة أصلا.

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

- الرفض الصريح: حيث لا يتم اكتشاف إشارات بوقوع أزمة ولا تقع الأزمة بالفعل.
ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي الذي يوضح مصفوفة إشارات الإنذار المبكر
الجدول رقم (1): رسم توضيحي لمصفوفة إشارات الإنذار المبكر

	لا يتم حدوث أزمة خلال الفترة القادمة	حدوث أزمة خلال الفترة القادمة	
الإنذار الكاذب	التوفيق	توجد اشارات الانذار	
الرفض الصريح	الفشل	لا توجد اشارات الانذار	

Source :Matthieu Bussiere ad Marcel Fratzsher, to words a new early warning system of financial crises, European central bank, working paper n 145, Frankfurt, may 2002, p 14, available at [http:// www.ecb.it/pub/pdf/](http://www.ecb.it/pub/pdf/) visited 18/02/2015

ثانيا: أهمية نظام الإنذار المبكر.

يرتكز تعريف نظام الإنذار المبكر على تعريف واضح للأزمة ومصدرها، فهناك النظم التي تهدف إلى التنبؤ بالأزمات التي مصدرها القطاع البنكي، وأخرى مصدرها المديونية الخارجية أو سعر الصرف أو أي مزيج بينهم وعليه يعرف النظام.⁷
عمليا فإن لتاريخ الأزمات والتركيب الهيكلي لبلد ما دورا رئيسيا في نوع وتعريف النظام المراد بناؤه، وتجدر الإشارة هنا إلى أن خبرة الدول في الأزمات الاقتصادية، تشير إلى أن أغلبها مصدره القطاع المالي (البنوك، سعر الصرف أو المديونية)، تليها الأزمات الناتجة من قطاع التجارة الخارجية والأخرى من ضعف النمو الاقتصادي وتشوه هيكل الاقتصاد.
إن الهدف من إيجاد نظام إنذار مبكر هو تدارك أو تجنب الأزمات من خلال وضع سياسات الاستجابة السريعة، ومن وجهة نظر متحذي السياسات فإن نظام الإنذار المبكر وسيلة معالجة للأحداث الطارئة قبل وقوع السيناريو السيئ، وبالتالي تجنب التكاليف المالية المفرطة التي قد تنجم عن الأزمات، وهنا يظهر النظام على أنه أداة مفيدة لسياسة الحماية والوقاية والتي تمكن الحكومات من تطبيق السياسات في المراحل الأولى قبل تطور الأزمات، حيث أن الدراسات التجريبية والتطبيقية وخبرة البلدان تشير إلى أن التدخل في بداية الأزمة أفضل وذو نتائج إيجابية على إخماد الأزمات أو التخفيف من آثارها.
ما تساعد نظم الإنذار المبكر على ما يلي:⁸

- التقييم المستمر لنظم المؤسسات المصرفية في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أو بين فترات الفحص.
- التعرف المستمر على نظم المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشكل.
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص .
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على البنوك.

ثالثا: آليات عمل نظام الإنذار المبكر

يحتاج تصميم نظام الإنذار المبكر إلى تحديد المجالات التي سيغطيها النظام والتي تأخذ أولوية مرتفعة في تركيبة ملف المخاطر بمعنى أن النظام يجب أن يتعامل مع المجالات مرتفعة المخاطر والتي قد تكون مصدرا محتملا للأزمات، وهناك ثلاث خطوات رئيسية:

- الخطوة الأولى:

في هذه المرحلة يجب تحديد أي الأحداث ينبغي الإنذار منها، فتصميم النظام يحتاج إلى تحديد المجالات التي سيغطيها، والتي تأخذ أولوية كما أشرنا سابقا، وعليه فإن تحديد الإطار العام للنظام هو الخطوة الأولى، ونعني بالإطار العام اختيار المؤشرات

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

القائدة والتي تعكس حالة المخاطرة وتمثلها بشكل مناسب، بحيث تعتمد عملية اختيار المؤشرات على النظرية الاقتصادية والتجارب العملية السابقة.⁹

ويمكن تصنيف المؤشرات التي يجب تحديدها إلى ثلاثة أصناف فنجد المؤشرات الهيكلية، المؤشرات المسرعة (تعمل على تسريع تطور الخطر) وهي متغيرات كامنة تتطور بمجرد وجود حدث جديد فتطوره إلى أزمة، والمؤشرات المثيرة (مثيرات خارج النظام تشعل أزمة داخل مجالات النظام).

تعتبر خطوة اختيار المؤشرات من أهم خطوات بناء نظام الإنذار، ولها دور كبير في فعاليته وقدرته على إظهار الإشارات وتوقع الخطر.

- الخطوة الثانية:

بعد تحديد الأزمة ونوع المؤشرات الملائمة، تكون الخطوة الموالية هي استحداث مجموعة من الأدوات التحليلية المناسبة، وينبغي أن تجمع هذه الأدوات بين التحليل الكمي والأساليب الأكثر اعتمادا على التجريب، مثل المشاورات الموسعة والأحكام الانسيابية.

ويتمثل دور الأدوات الكمية في:¹⁰

- توفر وسيلة للبحث بصورة نظامية عن أوجه التعرض للخطر.

- تتقصى الارتباطات التي يمكن أن تسمح للأزمة بأن تتحول وتنتشر عبر القطاعات، الأسواق والبلدان.

- تحدد كلا من احتمال وانعكاسات تجسد الأزمة.

- تضبط وتوجه استخدام الأحكام.

- الخطوة الثالثة:

وهي تتضمن عملية التقييم الإحصائي والتنبؤ للخروج بتقديرات رقمية تتم مناقشتها من قبل أصحاب الخبرة وذوي الكفاءة لتحديد مدى واقعية تلك النتائج وترابطها.

المحور الثاني: نماذج الإنذار المبكر للأزمات المالية

يعتمد بناء نظام إنذار مبكر على عدة نماذج بعضها كيمي والآخر كمي ومن أهمها نظام الإشارات ونظام الأحداث، كما يعتمد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

حيث قامت العديد من الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية والمحلية ببناء وتطبيق نماذج متكاملة للتنبؤ بالأزمات المالية، ذلك في محاولة منها لتجنب الآثار السلبية لتلك الأزمات على اقتصادياتها الوطنية والاقتصاديات الأخرى التي يمكن أن تطولها تلك الآثار، فسعت لدراسة الأساليب والمناهج التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالأزمات المالية، وما يمكن ملاحظته هو أن الفكر المالي يحاول طرح منهج متكامل لتحديد المؤشرات الدالة على وقوع الأزمات المالية.¹¹

إلا أنه هناك طريقتين مهمتين تستخدمان في تصميم نظام الإنذار المبكر:

أولا- طريقة الأحداث

طريقة الأحداث من الطرق الكيفية، تعتمد على التمثيل البياني للمتغيرات الاقتصادية والمالية، إذا ما ظهر فيها سلوكا غير طبيعي قبل فترة الأزمة مقارنة بفترة الاستقرار، هذه الطريقة يمكن أن تستعمل الاختبارات القياسية لاختيار حالة المتغيرات قبل الأزمة وخلال فترة الاستقرار من حيث الأسباب والنتائج.

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

تنطوي هذه الطريقة على ثلاث خطوات:¹²

- الخطوة الأولى: تحدد فيها مراحل الأزمة، وبناء مؤشرات الأزمة ثنائية الحد (0، 1)، بإعطاء القيمة " 1 " في حالة وجود أزمة، والقيمة " 0 " في حالة العكس أي عدم وجود أزمة.
- الخطوة الثانية: تحدد فيها إطار الأزمة لكل متغير، أي تحديد الزمن "t" قبل وبعد الأزمة، في الغالب تكون ثمانية عشر شهرا أو أربعة وعشرون شهرا أو ثلاث سنوات قبل الأزمة وبعدها.
- الخطوة الثالثة: تتم فيها مقارنة سلوك كل متغير خلال الإطار الزمني المحدد للأزمة، مع ما كان عليه خارج هذا الإطار، والهدف من ذلك هو الحصول على متوسط القيم لفترات الأزمة وفترات الاستقرار لقياس انحرافها، وتطبيق هذا على كل عينة الدراسة سيؤدي إلى تمثيل بياني لمتوسط قيم المتغيرات خلال فترة الأزمة وخارجها وانحرافاتها المعيارية خلال فترة الأزمة.
- إن طريقة الأحداث تتميز بالبساطة وسهولة الاستخدام، فهي تسمح بمراقبة تغير سلوك كل مؤشر خلال فترة طويلة، كما أنها لا تتطلب إجراءات ولا اختبارات قياسية معقدة، بل تتطلب فرضيات قليلة فيما يخص توزيع المتغيرات، ولكن في المقابل هناك عيوب لهذه الطريقة، وتمثل خاصة في كونها تدرس كل متغير على حدى في فترة زمنية محددة، دون إمكانية قياس مساهمته في الأزمة مقارنة بالمتغيرات الأخرى، كما هو الحال في طريقة الانحدار الخطي وغير الخطي، على عكس الطرق القياسية التي تستعمل اختبارات الحساسية للتأكد من جودة النتائج، فإن في هذه الطريقة لا توجد طريقة لاختبار الملاحظات والنتائج المتوصل إليها، كما لا تدرس العلاقة بين المؤشرات والأزمة.¹³

ثانيا- طريقة الإشارات

أصل هذه الطريقة أنها طورت من أجل اكتشاف نقاط التحول في دورة الأعمال، وبعدها استعملت في اكتشاف الأزمات المالية، تستعمل أساسا لرصد عدد من المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تظهر بسلوكيات مختلفة في مرحلة الأزمة، وهي تعتبر كامتداد لطريقة الأحداث، بحيث تستخدم طريقة ثنائية الحد (0.1)، بحيث تعطي القيمة واحد (1) في حالة الأزمة، وقيمة الصفر (0) في حالة العكس أي عدم وجود أزمة، وهذا بعد تحديد الإطار الزمني للدراسة.

في هذا النموذج تقسم المتغيرات على ثلاثة قطاعات:¹⁴

- مؤشرات القطاع النقدي: كالمضاعف النقدي، نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي... الخ.
 - مؤشرات القطاع الخارجي: كمعدل التبادل التجاري، تغيرات سعر الصرف، الاحتياطيات، الصادرات والواردات... الخ.
 - مؤشرات القطاع المالي: نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، الرقم القياسي لأسعار الأسهم... الخ.
- في هذه الطريقة يتم تحديد لقيمة كل متغير عتبة \bar{X}_t^j ، أكبر من قيمة المؤشر X_t^j التي يبدأ منها تقديم إشارات الإنذار من طرف النظام، تعلن عن إمكانية حدوث أزمة في فترة زمنية محددة والتي تسمى أفق الإشارة للتنبؤ بالأزمة، والتي تكون عادة 08 أشهر، 12 شهرا، 24 شهرا، وعلى هذا الأساس فالمؤشر X_t^j يرسل إشارة ثنائية الحد S_t^j بحيث يأخذ القيمة "1" إذا كانت \bar{X}_t^j أكبر من X_t^j ، ويأخذ القيمة "0" في حالة العكس.

$$S_t^j = \begin{cases} 1 & \text{if } X_t^j > \bar{X}_t^j \\ 0 & \text{if } X_t^j \leq \bar{X}_t^j \end{cases}$$

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

والمؤشرات التي يتم الحصول عليها تكون ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): الحالات الناتجة عن استخدام طريقة الإشارات

عدم حدوث الأزمة خلال الفترة (t)	حدوث الأزمة خلال الفترة (t)	
B	A	المؤشر يكشف أزمة
D	C	المؤشر لا يكشف أزمة
إجمالي الأزمات التي لن تحدث B+D =	إجمالي الأزمات التي سوف تحدث A+C =	

Source: Dehove Mario, crises financières: deux ou trios choses que nous savons d'elles que nous apprend l'approche statistique des crises financières, document de travail, conseil d'analyse économique, France, avril 2003, p 12.

حيث:

A - تعبر عن عدد الشهور التي أصدر فيها المؤشر إشارات صحيحة، بمعنى أنها تعبر عن الشهور التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر وتبع ذلك حدوث أزمة خلال t شهر.

B - تعبر عن عدد الشهور التي أصدر فيها المؤشر إشارات خاطئة، بمعنى أنها تعبر عن الشهور التي تم فيها إصدار إشارات من جانب المؤشر ولم يتبع إصدار تلك الإشارة حدوث أزمة خلال t شهر.

C - تعبر عن عدد الشهور التي لم يصدر فيها المؤشر أية إشارات لوقوع الأزمة، على الرغم من وقوع أزمة خلال t شهر.

D - تعبر عن عدد الشهور التي لم يتم خلالها إصدار أية إشارة لوقوع الأزمة، وبالفعل لم تقع أزمة خلال t شهر.

وعلى أية حال يمكن القول بأن الإشارات الصحيحة هي عند A و D ، ففي حالة A يكون بالفعل تم إصدار إشارة وتتبع بوقوع أزمة خلال t شهر، وفي حالة D لا يقوم المؤشر بإصدار أية إشارة بوقوع الأزمة وبالفعل لا تقع، فقد وجد من الناحية التطبيقية أنه لا يمكن أن يقوم مؤشر بإصدار إشارات صحيحة دون إصدار أية إشارة خاطئة.¹⁵

يمكننا إضافة نسبتين أوليتين هما:

- نسبة الأزمات التي من الممكن لهذه العتبة التنبؤ بها وتساوي $(C+A)/A$

- نسبة الأزمات الخاطئة الممكن لهذه العتبة التنبؤ بها وتساوي $(D+B)/B$

وعليه يمكن بناء مؤشر مركب انطلاقا من الاحتمال الشرطي، هذا المؤشر المركب يطلق عليه مصطلح ضجيج الإشارات الجيدة.¹⁶

$$\frac{(D+B)/B}{(C+A)/A} = \text{ضجيج الإشارات الجيدة}$$

يمكن حساب حالة المهشاشة في الاقتصاد في صورة كمية، بحساب عدد المؤشرات التي تعطي إشارات تدل على عدم الاستقرار، ويمكن معرفة قدرة السلطات على مواجهة أزمة مقبلة، فبمعرفة توزيع المؤشرات يمكن معرفة المستوى الحرج أي المنطقة الحرجة لهاته المؤشرات، وعندما تكون نسبة المشاهدات لها تظهر سلوكا غير معتاد بذلك يتم التنبؤ بقرب الأزمة ويكون من الصعب تجنبها، وعندما يتعدى فيها المؤشر (القيمة الحرجة) معبرا عن وضع أزمة يكون هناك احتمالين:

- الأول: أن الأزمة تقع في وقت محدد بعد إعطاء الإشارة، يمكن القول عن الإشارة أنها صحيحة.

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

- الثاني: أن الأزمة لا تقع في الوقت المحدد وبالتالي تكون الإشارة خاطئة، فقد وجد أنه من الصعب تحديد التوقيت الدقيق والمناسب لتوقع حدوث أزمة مصرفية أو مالية.

المحور الثالث: مدى فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمة المالية العالمية 2008

بالنظر إلى مدى فعالية نظام الإنذار المبكر هناك من الأكاديميين من يعترف بأن عددا كبيرا من الأزمات المالية لم تكن متوقعة وذلك رغم وضع عدد كبير من النماذج للمتغيرات المختلفة التي تتوافق مع تلك الأزمات، فمثلا تعرضت وكالات التصنيف للانتقاد بسبب فشلها في التنبؤ بالأزمة الآسيوية، كما تعرضت للمساءلة بسبب أزمة الرهن العقاري 2008، إذ يشير EICHENGREEN 2008 إلى أن وكالات التصنيف فشلت في التمييز بين مخاطر الأوراق المالية المختلفة، كما أنها فشلت في تصنيف درجة الأوراق المالية المدعومة برهن عقاري.¹⁷

إن التنبؤ بتوقيت أحداث مثل الأزمات المالية تعتمد بشكل أساسي على متغيرات تمس الهيكل الاقتصادي لبلد ما، بالإضافة إلى متغيرات متعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية، هذه الأخيرة تعتبر ظواهر يصعب حصرها وتحديدتها وبالتالي إدراجها عند بناء نماذج الإنذار المبكر، الأمر الذي يجعل من احتمال فشل النموذج احتمال لا مفر منه.

فالأزمة المالية العالمية 2008 بتداعياتها وانعكاساتها تدل على فشل نماذج الإنذار المبكر في رصدتها، جعل من هذه الأخيرة (نظم الإنذار) أدوات ناقصة، فهي غالبا ما تصدر إشارات زائفة تنبأ بأزمات لا تحدث، ولا تنبأ بأزمات تقع فعلا، ومع ذلك تبقى فعالية نظم الإنذار محدودة فهي توفر معلومات مفيدة، كما أنها تصف بصورة منتظمة وموضوعية العلاقة التاريخية بين المتغيرات المرتبطة بالظروف المؤدية للأزمات.

من عيوب هذه النماذج أنها تحاول أن تجمع كل البلدان والأزمات في سلة واحدة، مع إغفال كم هائل من المعلومات والمتغيرات التي لا يمكن قياسها بسهولة، وعليه فإن الأدبيات الحديثة تركز على الوضع المالي التفصيلي لمختلف القطاعات (الحكومة، البنك المركزي، البنوك التجارية، قطاع الأعمال) بدلا من التركيز على الوضع المالي للبلد ككل والذي يمكن أن يخفي بعض الاختلالات على المستوى القطاعي.¹⁸ وفي هذا الصدد أشار جوزيف ستيفلتر (الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد سنة 2001) بقوله " ما هو محزن تماما في الأزمة المالية 2008 هو أن التنبؤ بما كان قائما وبالتالي كان ممكنا تفاديها.... " لكن الواقع أثبت عكس ذلك، فالمؤسسات المالية والبنوك العالمية أكدت عجزها وعدم قدرتها على توقع هذه الأزمة وهذا حسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، من أجل كل هذا يجب أن تكون هناك بعض التحفظات يجب مراعاتها عند تصميم نظام الإنذار المبكر ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- إذا كان تطبيق نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية سوف يختلف تأثيره من دولة متقدمة إلى دولة نامية، فلن يكون هذا الاختلاف في النظام ذاته، ولكن في حدوده الدنيا والعليا التي يتم تصميمها داخل النظام.

- العدوى المالية عبر الحدود، فهذا مؤشر يصعب قياسه أو التنبؤ به عند تصميم النظام (مثل دول جنوب شرق آسيا التي تأثرت بشكل كبير بدور العدوى المالية فيما بينها).

- نشير أيضا إلا أن الأزمات المالية والاقتصادية قد تحدث في بعض الدول المتشابهة في ظروفها الاقتصادية وهيكلها الإنتاجية، ولكن قد تكون الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه الأزمات مختلفة ما بين دولة وأخرى مثل (تايلاندا وماليزيا في الأزمة الآسيوية)، ولهذا فإن التعميم في تصميم وبناء نظام الإنذار المبكر غير مطلوب.

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

الخاتمة

يترتب على الأزمات المالية سلسلة من الاكهيارات تمس الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية، ولهذا فإن الرشد الاقتصادي يستلزم ضرورة العمل على وضع آليات ومؤشرات لهذه الأزمات من خلال بناء وتصميم نظام للإنذار المبكر، هذا ما أشرنا إليه في هذا الورقة البحثية من خلال تحديد مفهوم واضح لنظام الإنذار المبكر كآلية قادرة على توقع الأزمات والتنبؤ بها، بالإضافة إلى الخطوات الواجب إتباعها عند تصميمه. ومن خلال تداعيات أزمة 2008 توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات:

- إن عدم توافر بيانات شهرية أو ربع سنوية عن الكثير من المؤشرات القيادية التي يجب دراستها قبل بناء وتصميم نموذج الإنذار المبكر يصعب ويعقد عملية التنبؤ، كما أن هناك العديد من البيانات والمعلومات الهامة يصعب الحصول عليها إما لعدم توفرها أو لسريتها أو لصعوبة قياسها.

- يبقى التنبؤ بالأزمات المالية أمرا بالغ الصعوبة، ذلك أنه حتى أنظمة الإنذار المبكر المستعملة من طرف المنظمات الدولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك التسويات، تظهر نتائج متفاوتة من حيث دقة التنبؤ، وهذا راجع إلى اختلاف طبيعة الأزمات فأزمة 2008 تختلف في طبيعتها عن الأزمة السابقة، كما أن عوامل انفجارها تختلف، فهي تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية.

- أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 محدودية وضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي والمالي العالمي واستشعار المخاطر والتنبؤ بالأزمة، وذلك بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج والسياسات، الأمر الذي يطعن في قدرة النظام الاقتصادي الليبرالي على احتواء التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، كون أغلب الأزمات مرتبطة بجوهر هذا النظام.

- ضرورة إعادة النظر في نشاط ومهام وكالات التنقيط والتقييم التي تقوم بتقييم صلابة وقوة البنوك، ذلك أن هذه الوكالات فشلت في مهامها بحيث عجزت عن ضخ المعلومات الصحيحة إلى زبائنها وجرتهم إلى الإفلاس، ولهذا يجب إعادة النظر في عملها وتسهيل إجراءات الحصول على الاعتماد لوكالات جديدة، وبالتالي الحصول على تصنيفات ائتمانية دقيقة للمقترضين من الأفراد والمؤسسات.

فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية

قائمة الهوامش والمراجع

- ¹ علاء الدين عوض الطراونة، تطوير نظام إنذار مبكر لتوقع الأزمات الاقتصادية في الأردن، الجامعة الأردنية، 2004، ص 24.
- ² محمد رشاد الحملاوي، محمود سماحة، إدارة الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 131.
- ³ كريستان ميلدر، عين العاصفة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 39، العدد 4، ديسمبر 2002، ص 24.
- ⁴ Mahfoud Djebbar, predicting Financial crises, colloque international sur : la crise financier et économique et gouvernance mondial, sitif 20-21 octobre, 2009, p 14.
- ⁵ Alessio Ciarlone and Giorgio Trebeschi, early warning system for debt crises, emerging markets review, n 06, 2005, p 376 available at www.sciencedirect.com visited 22/01/2016
- ⁶ فؤاد حمدي بسيسو، محددات إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والمصرفية، الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية، 2010، ص 496.
- ⁷ علاء الدين عوض الطراونة، مرجع سبق ذكره، ص 24.
- ⁸ عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القائدة، جامعة اسيوط، القاهرة، 2009، ص 06.
- ⁹ عبد السلام عقون، إشكالية تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية وآليات الحد من ذلك، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، 2013، ص 214.
- ¹⁰ آتيش جوش وآخرون، التنبؤ بالأزمة القادمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46، العدد 3، سبتمبر 2009، ص 36.
- ¹¹ محمد عبد العال فرج مخيمر، دور استخدام النظم الخيرة في التنبؤ بالأزمات المالية في سوق الأوراق المالية المصرية، اطروحة دكتوراه، جامعة الزقازيق، مصر 2003، ص 91.
- ¹² Mario Dehove, la détection avancée des crises financières, la documentation française, Paris, 2004, p 342.
- ¹⁴ Jahangir Aziz, currency crises, working paper n 67, IMF, march 2000, P 322.
- ¹⁵ Graceila Kaminsky, Saul Lizondo, leading indicators of currency crises, IMF, staff papers, n 01, march 1998, p22.
- ¹⁵ أحمد عربي مديبولي، التنبؤ بأزمات العملة في الأسواق الصاعدة وسياسة تجنبها، دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، 2007، ص 84.
- ¹⁶ Graceila Kaminsky, Saul Lizondo, opcit, p 12.
- ¹⁷ نادية العقون، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة، 2013، ص 303.
- ¹⁸ أوكيل نسيم، الأزمات المالية وإمكانية التوقي منها والتخفيف من آثارها (مع دراسة حالة جنوب شرق آسيا)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 2007/2008، ص 350.